أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة

(دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية)

The impact of applying corporate governance on improving the quality of accounting information and rationalizing decisions in light of digitization

(Applied study on the Kuwaiti stock market)

إعـــــداد

الباحث/ عمر سعد العجيل

إشـــراف

د/ علاء الدين عبد العزيز فهمي عمر
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

أ.م.د/ ياسر إبراهيم داود
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

مستخلص

هدف البحث التعرف طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية الكويتية. وتوصل البحث إلى النتائج التالية تاثير حوكمة الشركات والآليات التي تعمل بها من خلال مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية على قرارات المستثمرين، حتمية وجود دوراً فعالا لمجلس الادارة في الممارسات السليمة لتطبيق الحوكمة ووضع السياسات لممارساتها، وجود لجان المراجعة له تأثير رقابي هام لتفعيل مبادئ الحوكمة، تؤدي المراجعة الداخلية بشكل سليم الى تقليل التلاعب في المعلومات المالية، توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتوقف على مصداقيتها وسهولة استخدامها، إلى جانب مدى تأثيرها على قرارات الاستثمار. وأوصى البحث نشر الوعي بين العاملين بأهمية تطبيق آليات حوكمة الشركات ومساعدتهم في حسن استغلالها لترشيد قرارات الإستثمار، التعرف على دور الآليات الداخلية للحوكمة من خلال مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية ولجان المراجعة، تطبيق آليات حوكمة الشركات حيث تقوم بدور في المساعده علي جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد قرارات المستثمرين، العمل على تدريب وزيادة كفاءة المحللين الماليين والمراجعين فيما يقدمونه من مشورة وكتابة تقارير تحليلية عن الأرباح المتوقعة لترشيد قرارات المستثمرين.

الكلمات الافتتاحية: حوكمة الشركات – جودة المعلومات المحاسبية- ترشيد القرارات

Abstract

The aim of the research is to identify the nature of the relationship between corporate governance and rationalizing decisions in the Kuwait Stock Exchange. The research reached the following results: the impact of corporate governance and the mechanisms in which it operates through the board of directors, audit committees and internal auditing on investors' decisions, the imperative of an effective role for the board of directors in sound practices for applying governance and setting policies for its practices, the presence of audit committees has an important oversight effect to activate the principles of governance, The internal audit properly leads to reducing the manipulation of financial information, providing the necessary information to make investment decisions in the stock market depends on its credibility and ease of use, In addition to its impact on investment decisions. The research recommended spreading awareness among employees of the importance of applying corporate governance mechanisms and helping them to make good use of them to rationalize investment decisions, identifying the role of internal mechanisms of governance through the board of directors, internal audit and audit committees, applying corporate governance mechanisms where they play a role in helping the quality of accounting information and thus rationalizing decisions Investors, working on training and increasing the efficiency of financial analysts and auditors in their advice and writing analytical reports on expected profits to rationalize investors' decisions.

Key Words: Corporate governance - the quality of accounting information - rationalization of decisions

مفاهيم الدراسة.

تتمثل المفاهيم الرئيسية لهذه الدراسة في:

١- **حوكمة الشركات:**

مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية (OECD, 2004).

٢-**جودة المعلومات المحاسبية:**

هو إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات أي أن المحور الأساسي هو منفعة المعلومات وتختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات المتعلقة بالمنشأة والتي تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين. (Lambert, 2007)

٢- **ترشيد قرارات المستثمرين:**

هو ذلك القرار الذي يضمن للمستثمر تحقيق أهدافه من عملية الاستثمار والذي يبني على المفاضلة بين عدة قرارات استثمارية ومرت بمراحل عملية اتخاذ القرار.

أولا: الإطار العامة للدراسة:

مقدمة:

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧، وأزمة شركة Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١م، وكذلك أزمة شركة Wordcom الأمريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢م(سامي، ٢٠١٣).

يضاف إلى ذلك وكما أشار البعض (Sengottuvel, 2016)، بأن من أهم أسباب إنهيار الشركات هو افتقار إداراتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، وقد نتج عن هذه الانهيارات إفقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وإنصراف المستثمرين عنها وكذلك افقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة إفقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة. في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث إنهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الافصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الأثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها (Heenetigala, 2012).

قطعت الكويت شوطا بعيدا في مجال تكوين وإدارة سوقا للأوراق المالية هي سوق الكويت للأوراق المالية والذي يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، ولها أهلية التصرف في أموالها وإداراتها وحق التقاضي. وتهدف السوق إلى إتاحة الفرص لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي، وعن أداء السوق نجد أن عدد الأسهم استمر في الزيادة حتى بلغ أقصاه عام ٢٠٠٧ حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة ٧٤٣٨ مليون سهم، كما زادت قيمة السهم المتداولة إلى ٣٧٠٠٩ مليون دينار في ٢٠١٧ العام السابق.

مشكلة الدراسة:

يؤدي عدم تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة إلى تأثيرات غير مرغوب فيها في العديد من الجوانب ومنها التصرفات المهنية للمراجعين الداخليين وهذا الأمر ينعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية مما يقلل من ثقة المستثمرين في القوائم المالية.

كما أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المالية وغير المالية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة.

ولقد تطلبت هذه التطورات الاقتصادية المتلاحقة، ضرورة توفير المعلومات اللازمة لاحتياجات متخذي القرارات وبحيث يحقق هذا الافصاح الأهداف المرجوة منه سواء بالنسبة لاحتياجات ادارة الوحدة الاقتصادية من المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتها لدعم قدرتها على

الاستمرار وزيادة قدرتها التنافسية الأخرى العاملة في سوق منتجاتها أو خدماتها، أو بالنسبة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم في النواحي الاقتصادية المختلفة، وبصفة خاصة المستثمرين في سوق الأوراق المالية، وذلك بهدف تخفيض المخاطر التي قد يتعرضون لها عند الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

ولقد زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بجودة المعلومات المحاسبية بسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات. فالمعلومات المحاسبية عالية الجودة لها منافع متعددة، حيث قد تساعد مستخدميها في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، وكفاءة تخصيص الموارد ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتخفيض تكلفة رأس المال وتحسن من كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وتقليل تكاليف الوكالة (أسماء، ٢٠١٢).

في ضوء ما سبق يتضح للباحث أن بعض المستثمرين الكويتيين في سوق الأوراق المالية ليس لديهم القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري السليم إما نتيجة لعدم فهم المستثمر للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية أو لعدم جودة تلك المعلومات الأمر الذي يجعل المستثمر يعتمد على مصادر خارجية في توجيه قراره الاستثماري وبالتالي فأن هذا القرار لن يبني على أسس سليمة مما يؤثر سلباً على القرار الاستثماري.

في ضوء ما سبق فأن مشكلة الدراسة تتخلص في : ما هو أثر حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على ترشيد القرارات ومنه تتفرع الأسئلة الآتية:

١- ما مدى التزام الشركات بسوق الأوراق المالية الكويتية بتطبيق حوكمة الشركات؟
٢- ما طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
٣- ما هي طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية الكويتية؟
٤- ما هي درجة تأثير خصائص جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية بسوق الأوراق المالية الكويتية في ترشيد قرارات المستثمرين؟

دراسات سابقة:

- **دراسة (الجبلي، ٢٠٢١):**

عنوان الدراسة" أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال"، واستهدفت الدراسة معرفة أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال في الشركات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية. **وتوصلت الدراسة إلى:**

– يوجد ضعف في مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية.
– وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.
– يمثل الإفصاح عن المعلومات المستقبلية أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في تحقيق جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية، لما توفره من معلومات تقلل عدم التماثل بين الإدارة والمستثمرين.

- **دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٧):**

عنوان الدراسة: "تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية". هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية **أهم نتائج الدراسة:** أثبت نتائج البحث أنه يوجد ارتباط علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها وأدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

- **دراسة (نهى محمد، ٢٠٢١):**

عنوان الدراسة: "دراسة واختبار العلاقة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل جودة المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط". هدفت الدراسة اختبار أثر العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات من خلال الأثر الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لخبرة منشأة مراقب الحسابات ووجود تأثير سلبي معنوي لجودة المعلومات المحاسبية، كل على حده أو معا، على كفاءة الاستثمار.

- **دراسة (الهادي، ٢٠١٥):**

عنوان الدراسة: "دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي"، طبقت الدراسة بالشركات الليبية، واستهدفت الدراسة تحديد دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي، وكانت أهم نتائج الدراسة: ولقد انتهت الدراسة إلى نتيجة أساسية تفيد بوجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على جودة معلومات القوائم المالية.

- **دراسة (أحمد، ٢٠١٦):**

عنوان الدراسة: "أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". وتم التطبيق بالشركات الصناعية الأردنية. استهدفت الدراسة معرفة أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات (المتعلقة بكل من حماية حقوق المساهمين، واجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية) على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، أظهرت النتائج أن الشركات تطبق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات بكافة أبعادها، وبنسب متفاوته أعلاها القواعد الإرشادية المتعلقة بالشفافية والإفصاح، يليها كل من القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وأخيراً حقوق المساهمين، وأوضحت أيضا وجود أثر للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

- **دراسة أماني، (٢٠١٣):**

عنوان الدراسة:" أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات إدارة المخاطر على تطوير مهام المراجعة الداخلية"، وتم تطبيق الدراسة على البيئة المصرية، استهدفت الدراسة تحديد مدى تأثير أنشطة وآليات الحوكمة على دور المراجعة الداخلية، توصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على إعادة تأهيل المراجعين الداخليين لمواجهة التحديات العلمية والعملية لبيئة حوكمة الشركات، وتوفير الحماية اللازمة لهم من خلال ضمان تدعيم استقلاليتهم.

- **دراسة فالح العجمي (٢٠١٦):**

عنوان الدراسة: "دور دواوين الرقابة المالية والمحاسبة في تفعيل الحوكمة بدولة الكويت" وتم تطبيق الدراسة على البيئة الكويتية (بورصة الأوراق المالية)، استهدفت الدراسة تحديد الإطار العلمي للحوكمة. تحديد الجوانب التشريعية والتنظيمية لممارسة الحوكمة. تحديد معوقات تنفيذ الحوكمة وكيفية التغلب عليها. تحديد الأساليب المتبعة في دولة الكويت للرقابة على الحوكمة توصلت الدراسة إلى:

- تتطلب حوكمة الشركات ضرورة توافر مجموعة من التشريعات والمؤسسات حتى يمكن أن يترتب على تطبيق مبادئ الحكومة أثر فعال وملموس.
- توجد عدة معوقات لتنفيذ الحوكمة أهمها: ضعف مستوى الوعي بمفهوم الحوكمة، وعدم وجود نظام قانوني فعال.
- وعدم وجود آلية فعالة لرقابة التطبيق والعمولة. قامت بورصة الأوراق المالية في العديد من الدول بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعليات حوكمة الشركات.
- ضعف حوكمة الشركات يؤدي إلى الفساد والاختلاس وتعارض المصالح وتداخل مشاكل الأفراد مع مشاكل الشركة، والتهرب الضريبي أو غسيل الأموال، وإهمال المشاكل البيئية، ومعالجة فقيرة لمتطلبات العاملين.

- **دراسة Al- Janadi & Haj Omar, (2013):**

عنوان الدراسة" أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي" وتم التدقيق على سوق المال السعودي، استهدفت الدراسة تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية على الإفصاح الطوعي في المملكة العربية السعودية، توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات لها دور فعال في تزويد المستخدمين بمعلومات وافية وكافية، لها أثار مهمة على صناع القرار والمساهمين وغيرهم من مستخدمي التقارير الذين لديهم مصلحة في أفضل ممارسات حوكمة الشركات.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن للباحث استخلاص ما يلي:

- تناولت معظم الدراسات تأثير قواعد ومعايير ومبادئ حوكمة الشركات على زيادة وجودة المعلومات المحاسبية مما له تأثير إيجابي في دول مثل المملكة العربية السعودية، بورصة دولة فلسطين، سوق الأوراق المالية العراقي، البيئة المصرية.
- كما تناولت بعض الدراسات دور معايير التقارير المحاسبية الدولية IFRS وتأثيرها على ترشيد قرارات المستثمرين وضحت الدراسات تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي من خلال معايير التقارير الدولية وعلاقتها بتقارير الاستدامة وتأثيرها على جودة المراجعة الداخلية في دول مثل بورصة دولة فلسطين، سوق الأوراق المالية السوداني.

- ولم تتناول الدراسات السابقة أثر حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات على سوق الأوراق المالية الكويتية لما يمثله هذا القطاع من دور هام على الاقتصاد الوطني الكويتي وهذا ما سوف يتم تناوله في الدراسة الحالية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى الآتي:

١- التعرف على مدى التزام ببورصة الأوراق المالية الكويتية بتطبيق حوكمة الشركات.
٢- توضيح أهمية جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية ببورصة الأوراق المالية الكويتية في توجيه قرارات المستثمرين.
٣- الكشف عن طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في بورصة الأوراق المالية الكويتية.
٤- التعرف طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية الكويتية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث الحالي من أهمية كسب ثقة المتعاملين في الأسواق المالية والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها- وذلك من خلال عرض قوائم مالية عادلة تظهر المركز المالي بصورة ملائمة ليتاح لهم الفرصة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة وفعالية. وهذا لن يتحقق إلا من خلال توفر حد معقول من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات والذي من شأنه أن يحقق كسب ثقة المستثمرين في السوق المالي.

تنبع أهمية البحث من التأكيد على الدور الذي يلعبه تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي والاستفادة من ذلك في تقديم مستوى عالي من الافصاح والشفافية وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية فضلا عن خلق نوع من العلاقة الإيجابية بين المصرف وأصحاب المصالح المختلفة.

كما أن للبحث أهمية علمية وعملية تتمثل في الآتي:

١- أن تطبيق حوكمة الشركات يؤثر في ملائمة المعلومات المحاسبية.
٢- أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد في فهم المعلومات المحاسبية بطريقة سهلة يستفيد منها المستخدمين لتلك المعلومات.
٣- أن تطبيق الحوكمة يعمل على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق من صحتها كما أن لحوكمة الشركات الدور الكبير في الموثوقية وشفافية المعلومات المحاسبية.

فروض الدراسة: في ضوء تساؤلات البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه تتمثل الفروض فيما يلي:

- **الفرض الأول: لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم حول درجة الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الكويتية.**
- **الفرض الثاني: لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم حول خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية**
- **الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية.**
- **الفرض الرابع: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية.**

نموذج الدراسة:

شكل رقم (١) نموذج الدراسة

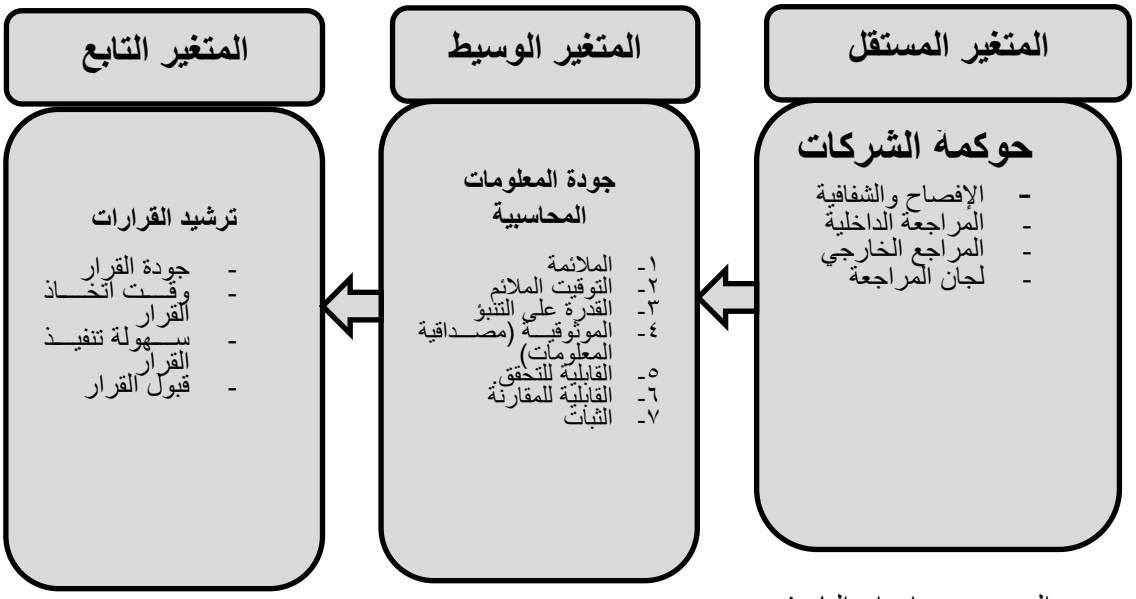

المصدر: من إعدا د الباحث

حدود البحث:

- تقتصر الدراسة على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية (قطاع الاستثمار).
- سوف يقوم الباحث بتطبيق الدراسة خلال الفترة من (٢٠١٦ -٢٠٢١).

منهج الدراسة:

لتحقيق هدف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعها الباحث، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فروض البحث استخدم الباحث:

المنهج الاستقرائي: ويتكون من الاطار النظري واختبار فروض البحث للوصول إلى نتائج البحث، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات والبحوث والرسائل العلمية والمراجع المختلفة التي تحدثت وتناولت أدبيات الموضوع.

المنهج الاستنباطي: وفي هذا الاطار يعتمد الباحث على هذا المنهج لبحث مشكلة البحث التي من خلاله يمكن الاجابة عن التساؤلات البحثية وحل المشكلة واختبار الفروض وبيان نتائج وتوصيات البحث، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية قطاع الاستثمار.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتية قطاع الاستثمار ويبلغ عددهم ١٠ شركة.

م	اسم الشركة	رأس المال (مليون دينار)
١.	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	٢٦٠
٢.	شركة الأمان للاستثمار	١٥٠
٣.	الشركة الأولى للاستثمار	٣٠
٤.	شركة المال للاستثمار	٧٠
٥.	شركة بيت الاستثمار الخليجي	١٢٠
٦.	شركة أعيان للاجارة والاستثمار	٨٠
٧.	شركة أصول للاستثمار	٩٠
٨.	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	١٨٠
٩.	شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك	٥٠
١٠.	الشركة الوطنية الدولية القابضة	٢٠

المصدر: اعداد الباحث بالرجوع للموقع الرسمي لبورصة الكويت.

أما عينة الدراسة فقد اشتملت على ٥ شركات في قطاع الاستثمار خلال الفترة من (٢٠٢٠-٢٠٢١).

م	اسم الشركة	رأس المال (مليون دينار)
١.	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	٢٦٠
٢.	الشركة الأولى للاستثمار	٣٠
٣.	شركة أصول للاستثمار	٩٠
٤.	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	١٨٠
٥.	شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك	٥٠

المصدر: اعداد الباحث بالرجوع للموقع الرسمي لبورصة الكويت.

مبررات اختيار عينة البحث: تم اختيار قطاع الاستثمار في الكويت لإجراء البحث بسبب كبر حجم القطاع من بحث عدد الشركات وتصاعد مؤشرات النمو لأخر خمس سنوات وبذلك تكونت عينة البحث من ٥ شركات استثمار لقد تم أضافة استبعاد كل الشركات الحكومية وقطاع الخدمات والمال.

ثانياً : الدراسة النظرية:

مفهوم حوكمة الشركات:

ولقد تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بمفهوم حوكمة الشركات وجاء ذلك نتيجة لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين وتعدد أغراضهم البحثية، حيث تم تعريفها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها مجموعة من العلاقات بين الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وكل الأطراف أصحاب المصلحة، وتنطوي الحوكمة على الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وطرق تحقيق تلك الأهداف والرقابة على الأداء إلى جانب تقديم الحوافز المناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف التي تحقق بدورها صالح الشركة وصالح حملة الأسهم وتسهيل عملية الرقابة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة.

كما تعرف حوكمة الشركات من وجهة نظر الاقتصاديين والتي من بينها تعريف مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) " النظام الذي يتم خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها. **(أحمد يوسف، ٢٠١٦)**

كما يعرفها تقرير لجنة كادبوري (١٩٩٢) بأنها النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة أداء الشركات، أما من وجهة نظر المحاسبين فيمكن تعريف الحوكمة بأنها الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشارف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة، كما يرى البعض أن الحوكمة تعني" المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري.

ومن خلال ما تم عرضه من تعريفات للحوكمة خلص الباحث أنه رغم اختلاف توجهات وأغراض الباحثين في الوصول إلى مفهوم محدد للحوكمة إلا أن جميعها تنصب في نطاق موحد وهو العلاقة التي تربط بين المساهمين ومجالس إدارة الشركات والقائمين على إداراتها بهدف تفادي المخاطر والانهيارات التي قد تحدث بطرق مفاجئة لشركات أو المؤسسات المالية، والذي يمن الإشارة إليه بأسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، كما يرى أن عدم وجود تعريف موحد للحوكمة يتفق عليه الإداريين والاقتصاديين والقانونيين يمكن أن يرجع إلى تداخل الأنشطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، أي أن الحوكمة تجمع بين الإدارة والاقتصاد والقائمون فضلا عن أنها تهدف إلى تحقيق مصالح وطنية وعالمية تتمثل فيما يلي: **(أماني حافظ، ٢٠١٣)**

١- وقف المخاطر والتهديدات لمصالح المساهمين والمستثمرين.
٢- وقف الخسائر والتزوير والفساد الناتج عن سوء استخدام السلطة بالمنشأة.
٣- وجود ترابط وتكامل بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و المتعاملين بما يحقق مصالحهم.
٤- توفر أنظمة وإجراءات رقابية تربط ما بين تحديد الإستراتيجية والأهداف والتنفيذ والصلاحيات والمسئوليات والمساءلة بين كافة الإدارات والأقسام بالمنشأة.
٥- نشر الوعي وثقافة الشفافية والإفصاح.

نتيجة تضارب المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين الملاك، الذي أدى إلى ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعبات المحاسبية التي قد يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي بشكل خاص وذلك بهدف تعظيم أرباحهم قامت العديد من دول العالم والمنظمات الدولية بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وذلك من خلال قيام

الهيئات العلمية، والجهات التشـريعية بإصـدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير والقواعد التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

ينظر إلى حوكمة الشـركات كشـبكة من العلاقات، ليس فقط بين الشـركة وملاكها، بل أيضـاً بين الشـركة ومجموعة كبيرة من أصـحاب المصـالح المختلفة، وفي هذا السـياق يأتي تعريف **Cadbury Report** وهو تقرير لجنة برئاسـة **Adrian Cadbury** لحوكمة الشـركات بأنها " تعني بإقامة التوازن بين الأهداف الاقتصـادية والاجتماعية، وبين الأهداف الفردية والجماعية، لتشـجيع الاستخدام الكفء للموارد والربط قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع كله **(عثمان، علي، ٢٠١٥)**.

رابعاً: خصائص الحوكمة:

تتسم حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص من أهمها الاتي (الجبلي، ٢٠٢١):

- الانضباطية: وتعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث لذلك ركزت تجارب الدول على موضوع الإفصاح ضمن تطبيقات الحوكمة.
- الاستقلالية: وتعني تجنب وجود تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط لذلك ركزت الحوكمة على وجود الأعضاء التنفيذيين.
- المساءلة: الآليات المطبقة في المنشأة والتي تمكنها من إجراء التقحق من كافة الأعمال المنجزة ووض المقاييس لتقييم الأداء.
- المسؤولية : وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- العدالة والمساواة: التعامل المنصف بين جميع الأفراد دون تفضيل فرد على أخر ومن الصفات المهمة للمدير الناجح هو التحلي بصفة العدالة وكيفية تحقق وترسيخ هذا المبدأ في شركته بحيث يكون على مسافة واحدة مع الجميع.
- المسؤولية الاجتماعية: وتعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

مبادئ حوكمة الشركات:

أصـدرت منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية في عام ١٩٩٩ مجموعة من المبادئ للتطبيق الجيد للحوكمة والتي كانت ترتكز على أربع مبادئ محورية هي: (العدالة، الشـفافية، المسـاءلة، المسـئولية)، وتم تعديل تلك المبادئ وإعادة إصـدارها في ابريل عام ٢٠٠٤م وتهدف تلك المبادئ إلى التطبيق الجيد لمنظومة حوكمة الشـركات وقد اسـتخدمت هذه المبادئ على نطاق واسـع كمقياس مرجعي لمتخذي القرارات، المستثمرين، المنشآت، وأصحاب المصالح.

ويمكن عرض هذه المبادئ كما يلي:

المبدأ الأول: حقوق المساهمين:

ينبغي في إطار حوكمة الشـركات أن يتم توفير الحماية للمسـاهمين وأن يسـهل لهم ممارسـة حقوق **وذلك من خلال:**

- حق المسـاهمين في المشـاركة في و/أو إعلامهم بشـكل كاف عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة.
- الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.
- ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.

- يجب أن تتوافر لجميع المساهمين، بما في ذلك المستثمر المؤسسي الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.

المبدأ الثاني: المعاملة المتساوية للمساهمين:

ينص هذا المبدأ على: " ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين في الحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم"

وهذا يعني ضرورة أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة، وأن يتم تداول الأسهم بصورة تتسم بالإفصاح والشفافية، كما يجب أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والمديرون الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم تتصل بعمليات الشركة، كما يتضمن مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين وجود مجموعة من العوامل والاعتبارات التي تضمن حماية حقوق أقلية المساهمين من خلال وضع نظم تحول أو تمنع الأطراف الداخلية (مجلس الإدارة، المديرين التنفيذيين) من الاستفادة من المعلومات الداخلية في تحقيق مكاسب شخصية.

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة:

ينص هذا المبدأ على: " ينبغي على إطار الحوكمة أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي أقرها القانون، أو التي تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في تحقيق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً"

والمقصود بأصحاب المصالح أو الأطراف ذوي العلاقة هم: البنوك وحملة السندات والعاملين والمقرضين وغيرهم، وقد ورد في المبادئ الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعض الإرشادات لحماية هؤلاء الأطراف **مثل**:

- أن يعمل إطار الحوكمة على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح.
- يجب أن يسمح إطار الحوكمة بوجود آليات للمشاركة لأصحاب المصالح تحقق الثروة وتشجع على رفع مستوى الأداء.
- يجب أن نكفل لأصحاب المصالح فرصة الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.
- التأكيد على احترام حقوق أصحاب المصالح وأن يحصلوا على التعويضات الملائمة في حالة انتهاك حقوقهم.

ويرى الباحث أن التأكيد على دور أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة والمثبت بالقوانين السائدة والاتفاقيات المبرمة يؤدي إلى تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح المرتبطة بها لخلق الثروة وخلق الوظائف وتدعيم الموقف المالي للشركات والمحافظة على استقرارها.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية:

ينص هذا المبدأ على: " ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك الأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات".

والمقصود بالإفصاح السليم والصحيح هو تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم عن كافة المسائل المتصلة بالشركة، وأسلوب الإدارة، **كما يجب أن يشمل على النقاط التالية:**

- النتائج المالية والتشغيلية.

- أهداف الشركة.
- عضوية مجلس الإدارة ومكافأة أعضاؤه.
- عوامل المخاطر الجوهرية.
- المسائل المالية المرتبطة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- إعداد ومراجعة المعلومات بالشكل الذي يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية.

المبدأ الخامس: مسئوليات مجلس الإدارة:

ينص هذا المبدأ على: " ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين".

فمجلس الإدارة يعد بمثابة الدعامة التي توازن بين حقوق الملكية التي يتمتع بها أصحاب الأسهم والثقة الممنوحة للمديرين، وبصفة عامة فإن مسئولية مجلس الإدارة هي ضمان تطبيق حوكمة الشركات بشكل سليم من خلال وضع إستراتيجية العمل، وتحديد الأهداف وتوفير نظام يتصف بالشفافية ويمنع تعارض المصالح ويعمل على إحكام السيطرة على كافة الأعمال بالشركة.

لذلك يرى الباحث أن مجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين الاستخدام الجيد للأصول للوصول إلى تحقيق أهداف الشركة ومن ثم يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة كما أن استقلال مجلس الإدارة يقلل من تكاليف الوكالة ومن هنا يمكن القول أن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال، والأزمات.

آليات حوكمة الشركات:

التبويب الأول: (آليات داخلية وآليات خارجية):

- **الآليات الداخلية:**

تعبر الآليات الداخلية عن مجموعة القواعد والوسائل التي تتم داخل الشركة للرقابة والإشراف على الأفعال والممارسات التي تتخذها الإدارة لزيادة جودة التقرير المالي، ولضمان الالتزام بمتطلبات التقارير الإلزامية والحفاظ على مصداقية القوائم المالية وتتمثل هذه الآليات فيما يلي: (مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية).

- **الآليات الخارجية:**

يقصد بالآليات الخارجية للحوكمة تلك الآليات التي تراقب وتتأكد من تحمل الشركة لمسئولية توجيه أنشطتها بطريقة عادلة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة وتلعب هذه الآليات دور المشرف والمراقب الخارجي على إدارة الشركة وتشتمل على ما يلي: (المراجعة الخارجية، البيئة القانونية والتشريعية).

التبويب الثاني: (آليات محاسبية وآليات غير محاسبية):

- **الآليات المحاسبية:**

تؤدي النظم المحاسبية دوراً أساسياً وهاماً في تفعيل نظم الحوكمة فالناتج النهائي لنظم المحاسبية يتمثل في التقارير والقوائم المالية التي تعد وسيلة الاتصال الأساسية في دنيا الأعمال ويقصد بالآليات المحاسبية كل ما يتعلق بإنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، حيث يمكن الاعتماد على هذه المعلومات بشكل يعكس ثقة ذوي المصالح بالشركة وتتمثل فيما يلي: (معايير المحاسبة والمراجعة، المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، المراجعة الخارجية).

- **الآليات غير المحاسبية:**

وهي كل ما يتعلق بالجوانب القانونية والرقابية، والجوانب الإدارية والتنظيمية.

أولاً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

تعرف الجودة عموماً بأنها ملاءمة الشيء للغرض منه. أما المعلومات الجيدة فقد عرفها **(Irian, 2015)** بأنها المعلومات التي تمكن مستخدميها من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية. وحيث إن تقييم جودة المعلومات المحاسبية مسألة نسبية أو ذاتية تختلف من مستخدم لأخر لتنوع واختلاف احتياجات كل مستخدم عن الآخر، وفي ضوء معيار التكلفة والعائد يقبل أو يرفض هذا التقييم، لذا يرى المهنيون أن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يبدأ من معايير الجودة لذا حدد البعض مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في ضوء مجموعة من المعايير العامة (الدقة – المنفعة – الفعالية- الكفاءة- التنبؤ)، وبذلك فالمعلومات المحاسبية الجيدة في ضوء هذه المعايير هي: (الغنام، ٢٠١٢).

- من حيث الدقة: هي المعلومات التي تتسم بالدقة العالية وتعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية للمنشأة.
- من حيث المنفعة: هي المعلومات ذات المنفعة لمستخدميها. وتتعدد أشكال المنفعة فقد تكون منفعة شكلية وتعني توافق شكل ومحتوى المعلومات مع احتياجات مستخدميها، منفعة زمنية وتعني توافر المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب، منفعة مكانية وتعني سهولة وصول المعلومة والحصول عليها، منفعة تقييمية وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج قرارات مستخدميها، ومنفعة تصحيحية وتعني قدرة المعلومات على تصحيح انحرافات نتائج القرارات.
- من حيث الفعالية: هي المعلومات التي لها قدرة على تحقق أهداف مستخدميها اعتماداً على الموارد المتاحة المحدودة.
- من حيث الكفاءة: هي المعلومات التي تكون قيمتها أقل من تكلفتها.
- من حيث التنبؤ: هي المعلومات القادرة على تخفيض درجة عدم التأكد عند استخدامها في نماذج التنبؤ.
- وبذلك تختلف درجة أهمية المعايير السابقة لكل من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند تحديد مفهوم جودتها، فيركز المعدين على معايير الدقة، والكفاءة، والتنبؤ، أما المستخدمين فيركزوا على معايير المنفعة، والفعالية والتنبؤ.

ومن ناحية أخرى فقد ركز البعض على منظور خصائص المعلومات عند تحديد مفهوم المعلومات المحاسبية الجيدة، حيث عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنها مدى القدرة على استخدامها في مجال التنبؤ، ومدى ملاءمتها للهدف من الحصول عليها **(حمادة، ٢٠١٤، ص ٦٨٢)**.

وعرفها **(السلمان، ٢٠١٢، ص٤٠)** بأنها " المعلومات التي تتسم بمجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية والتي يجب أن تكون في إطار متكامل للنظام المحاسبي في ضوء معايير محاسبية عالية الجودة، نظام كفء وفعال لإدارة حوكمة الشركات، ومناخ استثماري ملائم من خلال أسواق مالية ذات كفاءة" وبذلك حدد هذا التعريف متطلبات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في وجود نظام محاسبي متكامل، توافر معايير محاسبية عالية الجودة، وجود نظام حوكمة كفء، ووجود سوق مالية تتمتع بالكفاءة.

هذا وقد أشار **(الغنام، ٢٠١٢، ص٥١)** إلى أن تحديد مفهوم المعلومات المحاسبية الجيدة من منظور خصائص المعلومات تمتع بدرجة كبيرة من القبول لدى الباحثين، إلا أنه يركز على خصائص المعلومات المحاسبية التي تمثل المعايير الفنية للجودة، ولا يراعى المعايير الأخرى (القانونية، الرقابية،

المهنية) التي تستخدم في الحكم على مستوى جودة المعلومات المحاسبية، لذا فيرى أن المعلومات المحاسبية الجيدة هي "المعلومات التي تتمتع بمصداقية وتخلو من التحريف والتضليل وتحقق منفعة لمستخدمها وتعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بالصورة التي تساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".

يتضح مما سبق عدم اتفاق الدراسات على مفهوم محدد لجودة المعلومات المحاسبية، وهو ما أكده **(Cetin & Ugur, 2015,p35)** بأنه لا يوجد اتفاق على مفهوم أو وصف محدد لجودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاختلاف الدول في النظم المالية، هياكل السوق، مستويات التنمية، النظم القانونية، السياسات الاقتصادية، والثقافات المحاسبية وأهمها اختلاف المعايير المحاسبية، حيث تمثل هذه الاختلافات عقبات في طريق تحديد أو وصف واحد لجودة المعلومات المحاسبية.

رابعاً: الخصائص النوعية الأساسية في ضوء الـ IFRS :

حدد الـ IFRS في الإطار المفاهيمي الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في:

خاصية الملاءمة: تتصف المعلومات بالملاءمة إذا كانت قادرة على إحداث فروق في قرارات المستخدمين، حيث تمكن المستخدمين من تقييم النتائج السابقة والحالية والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، بالإضافة إلى تأكيد أو تصحح تقييماتهم (توقعاتهم) السابقة. وتقل درجة علم المستخدم بهذه قيمتها وأهميتها وفائدتها.

ووفقا للـ IFRS تعتبر المعلومات ملاءمة وقادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كان تتميز بقيمة تنبؤية وبقيمة تأكيدية أو كلاهما، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص الفرعية.

القيمة التنبؤية predictive value: وتعني تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ بأداء المنشأة ومدى قدرتها على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، مما يعني أن هذه المعلومات تعتبر أداة يعتمد عليها المستخدمين تمكنهم من إجراء التنبؤات، لذا لا يشترط بالضرورة أن تكون للمعلومة نفسها تنبؤ أو توقعاً، أو أن تمكن من تنبؤ صريح لتكون لها قيمة تنبؤية.

القيمة التأكيدية Confirmatory Value: تكون المعلومات ذات قيمة تأكيدية إذا كانت توفر تغذية عكسية لتأكيد أو تغير أو تصحيح تقييمات (توقعات) سابقة.

هذا وترتبط القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية، فالمعلومات التي يكون لها قيمة تنبؤية غالباً يكون لها قيمة تأكيدية أيضاً. فمثلاً يمكن مقارنة إيرادات السنة الحالية مع التنبؤات المتعلقة بها والتي أجريت في السنوات السابقة، كما أنها تستخدم كأساس للتنبؤ بالإيرادات المستقبلية، وبذلك تمكن نتائج تلك المقارنات المستخدمين من تصحيح وتحسين الإجراءات المستخدمة للتنبؤات السابقة.

هذا ويتضح مما سبق عدم اختلاف خاصية الملاءمة في ظل الـ IFRS عن كل من FASB وإطار IASC الصادر عام ١٩٨٩، إلا في أن إطار IASC الصادر عام ١٩٨٩ يرى أن المعلومة الملاءمة هي التي " تحدث فروقاً فعلية" في القرارات، وهو ما استبداله IFRS " بالقدرة على إحداث فروق" أي أن المعيار في ظل إطار IASC الصادر عام ١٩٨٩ لكي تتصف المعلومات بالملائمة هو إحداثها فروقاً فعلية في القرارات، أما ظل الـ IFRS فجرد توافر القدرة للمعلومة على إحداث فروقاً في قرارات المستخدمين يجعلها تتصف بالملائمة.

خاصية التمثيل الصادق: تعني أن تعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن العمليات والأحداث المالية للمنشأة. ووفقاً لـ IFRS تتمتع المعلومات بخاصية التمثيل الصادق إذا توافر لهذا التمثيل ثلاث خصائص (كاملاً، محايداً، وخالية من الخطاء)، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص الفرعية.

الاكتمال Completeness: يعد الاكتمال أمر نادر، ويشمل الوصف الكامل جميع المعلومات الضرورية التي تمكن المستخدم من فهم الظاهرة المراد وصفها، وبذلك يتضمن كل المعلومات الضرورية لتقديم تمثيل

صادق. لذا قد يستلزم الوصف الكامل لبعض البنود توضيحات حول جودتها، طبيعتها، والعوامل والظروف التي يحتمل أن تؤثر عليها، وكذلك الإجراء المستخدم لتحديد الوصف الرقمي لها.

الحيدة neutrality: وتعني عدم تحيز المعلومات المحاسبية عند وصف الظاهرة الاقتصادية ولا تميز أحد المستخدمين عن الأخرى، ومن ثم فإن القوائم المالية تعد للاستخدام العام وليس لخدمة طرف أو جهة معينة على حساب الأطراف الأخرى. ولا تعني المعلومات المحايدة أنها بدون رض أو تأثير على سلوك المستخدمين، على العكس فإن المعلومات المحاسبية تتصف بالملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين.

الخلو من الأخطاء freefromerror: وتعني خلو وصف وبيان الأحداث الاقتصادية ومعالجة المعلومات المحاسبية المعلنة من الأخطاء والحذف، كما خلو عملية اختيار وتطبيق إجراءات إنتاج المعلومات المحاسبية التي يتم التقرير عنها من الأخطاء. ولا يشير الخلو من الخطأ الدقة الكاملة في كل جوانبها. **(حميده محمد، ٢٠١١)**

هذا وليس بالضرورة أن تنتج خاصية التمثيل الصادق بذاتها معلومات ملاءمة، وللحصول على معلومات جيدة ومفيدة يجب أن تتصف هذه المعلومات بخاصتي الملاءمة والتمثيل الصادق معاً.

كما حددت الـ IFRS مجموعة من خطوات من شأنها جعل تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وفعالية هي (عبد الرحمن، ٢٠١٦، ص٨)

١- تحديد الظاهرة الاقتصادية التي يحتمل أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات.
٢- تحديد نوع المعلومات عن تلك الظاهرة التي ستكون أكثر ملاءمة إذا كانت متاحة ويمكن التعبير عنها بصدق.
٣- تحديد ما إذا كانت تلك المعلومات متاحة ويمكن أن يعبر عنها بصدق

الخصائص النوعية المعززة في ضوء الـ IFRS :

حدد الـ IFRS في إطاره المفاهيمي الخصائص النوعية المعززة للمعلومات في:

القابلية للمقارنة: وتعني إمكانية إجراء المقارنة الزمنية والمكانية للقوائم المالية بالمنشأة من فترة لأخرى، أو إجراء المقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى خلال نفس الفترة. وتسعى هذه الخاصية إلى مساعدة المستخدمين على تحديد وفهم نقاط التشابه والاختلافات في بنود القوائم المالية، بالإضافة إلى تمكنهم من تقييم الآثار الناتجة عن استخدام المبادئ المحاسبية المختلفة لاتخاذ قرارات اقتصادية جيدة. لذا تتطلب وجود بندين على الأقل، ولا ترتبط ببند واحد.

كما ترتبط خاصية القابلية للمقارنة بالاتساق (الثبات) الذي يشير إلى استخدام نفس الطرق لنفس البنود خلال الفترات المختلفة للمنشأة أو للمنشآت المختلفة خلال نفس الفترة. وبذلك تمثل خاصية قابلية المقارنة الهدف، أما الاتساق (الثبات) فيمثل أداة لتحقيق هذا الهدف.

القابلية للتحقق: وتعني هذه الخاصية توصل المستخدمين المختلفين القائمين بالقياس باستخدام نفس أساليب القياس إلى اتفاق بدرجة عالية (ليس بالضرورة أن يكون اتفاق كامل)، والوصول إلى نتائج متقاربة (وصف محدد) للأحداث الاقتصادية بما يحقق تمثيل صادق لأداء المنشأة.

وقد تكون خاصية القابلية التحقق مباشرة أي التحقق من البند بالمشاهدة المباشرة، أو غير مباشرة وتعني التأكد من مدخلات نموذج القياس والتأكد من مخرجاته باستخدام نفس المنهجية.

كما تساعد خاصية التحقق مستخدمي المعلومات المحاسبية من التأكد من أنها تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية للمنشآت والمراد تمثيلها. وعدم توافرها يجعلهم أكثر حذرا، لأن المعلومات لا تمثل بصدق ما كانت تقصد لتمثيله، وانعدامها بالضرورة يقلل من جدوى المعلومات. **(بوقره رابح، ٢٠١٢)**

هذا وتجدر الإشارة إلى ما جاء في مستندات مجلس معايير المحاسبية الدولية للمنشورة والمرفقة مع معايير التقارير المالية الدولية، حول جدل المجيبين على اعتبار خاصية قابلية التحقق جانباً من خاصية التمثيل الصادق. **حيث يرى المؤيدين** أن المعلومات المالية ذات القابلية للتحقق تطمئن مستخدميها من أنها خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها لتمثيل ما كانت تهدف لتمثيله، وبذلك تعتبر خاصية قابلية التحقق جانباً من خاصية التمثيل الصادق.

أما المعارضين فيروا أن اعتبار خاصية قابلية التحقق جانباً من خاصية التمثيل الصادق قد يؤدي إلى استثناء المعلومات التي لا يسهل التحقق منها، فضلاً عن تعدد التقديرات الهامة (مثل تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأصول بعد انتهاء عمرها الإنتاج) في تقديم معلومات ملائمة لا يمكن التحقق منها مباشرة.

التوقيت المناسب (الوقتية): وتعني هذه الخاصية توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب وبالصورة التي تؤثر على قراراتهم. وتعتبر هذه الخاصية أقل أهمية من خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق، فالمعلومات المقدمة في الوقت المناسب لا تكون مفيدة إلا إذا كانت ملائمة وممثلة بصدق، إلا أنها تبقى ملائمة وممثلة بصدق ومفيدة حتى لو لم تكن معدة في الوقت المناسب، ولما كانت المعلومات تقل فائدتها كلما كانت قديمة، إلا أن بعض المعلومات قد تبقى مفيدة ومتوفرة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة من إعداد التقارير، لاعتماد بعض المستخدمين عليها في تحديد وتقييم قراراتهم الاقتصادية.

القابلية للفهم: وتعني هذه الخاصية تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق بصورة تمكن متخذي القرارات من فهم هذه المعلومات والاستفادة منها، وتحد من درجة التعقيد في التقارير المالية. هذا وينبغي على المستخدمين أن يكون لديهم درجة معقولة من المعرفة المالية ورغبة في بذل جهد كافي لدراسة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

مفهوم قرار الاستثمار في الأسهم:

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد المادية والبشرية، ويسعى المستثمرون دائماً من خلال استثماراتهم في المنشآت إلى تحقيق المكاسب المادية وبالتالي فهم بحاجة إلى معلومات كافية عن المنشأة حتى يتم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب وذلك لأن قرار الاستثمار إن لم يحقق أهداف المستثمر فإنه يحمل المستثمر خسائر نتيجة لاتخاذه القرار غير الصحيح. كما يعتبر قرار الاستثمار القرار الاستراتيجي المهم سواء بحياة الأفراد، أو المنشآت، فهو قرار يتطلب الكثير من الخبرة والمعرفة، فقرار الاستثمار في الأسهم، يتطلب الخبرة والمعرفة التأمين بجوانب التعامل في البورصة ونوعيات الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، حتى يتمكن المستثمر من تحقيق العوائد والأرباح المطلوبة بأقل قدر من المخاطر لأن الهدف الأساسي من عملية الاستثمار هو تحقيق عائد على الأموال المستثمرة **(العويسي، ٢٠١٠، ٥٧)**

ويعرف قرار الاستثمار بأنه اختياراً من بين البدائل الاستثمارية المتاحة والممكنة المختلفة والمتعددة على أساس معايير اقتصادية مضافاً إليها معايير بيئية، من أجل العمل على تحقيق دافع الاستثمار من خلال تسلم المستثمرين لرسائل الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي للمنشآت **(يس، ٢٠١٢، ص١١١)**. وعرفه **(الجميلي، ٢٠١٤، ص٤٨)** بأنه ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الأفضل والذي يعطي أكبر عائد بين بديلين على الأقل، ويعتمد ذلك على قدرة وكفاءة متخذ القرار ومدى إدراكه لأبعاد القرار المتخذ.

كما يعرف قرار الاستثمار بأنه القرار الذي يتخذه المستثمر لتوظيف مدخراته في اختيار الأدوات المالية المناسبة المطروحة في السوق بشكل يوازن فيه بين العائد المرغوب فيه والمخاطر المتعلقة به **(محمود، حسين، ٢٠١١، ص١٠٥)**

وذكر **(أمين، ٢٠١١، ص١٠٤)** بأن بعض المستثمرين يتخذون قراراتهم الاستثمارية بصورة عشوائية أو بناءاً على نصائح واعتماداً على شائعات، والبعض الآخر يتخذ قراراته الاستثمارية بناءاً على دراسات موضوعية معتمدة على متابعة لكم ونوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير ومستوى جودتها، لذا يواجه المستثمر ثلاث حالات تتطلب منه اتخاذ قرار الاستثمار هي **(العويسي، ٢٠١٠، ص٧٠)**

١- **قرار الشراء**: يتخذ المستثمر هذا القرار في حالة رغبته بحيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر لهذا القرار عند شعوره بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل محل التداول مع الأخذ بنظر الاعتبار عامل المخاطرة.

٢- **قرار عدم التداول**: يتخذ المستثمر هذا القرار في حالة التوازن أي تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مساوية للقيمة السوقية الحالية في ظل المخاطرة، وفي خضم هذه الوضعية يلجأ المستثمر إلى هذا القرار لعدم تحقيق أي عوائد متوقعة سواء في البيع أو الشراء.

٣- قرار البيع: يتخذ المستثمر هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، ويرى المستثمر بأن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح، وعندما يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة في السوق التي تفزرها قوى العرض والطلب، ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء من عدمه، وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.

مما سبق اتضح للباحث بأن قرار الاستثمار هو التضحية بمبلغ أو أصل مالي يمتلكه المستثمر في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بهدف الحصول على عائد مستقبلي أكبر، والاختيار بين البدائل الاستثمارية المتعددة والتي تكون مبنية على أساس معايير اقتصادية وبيئية واجتماعية، مع الأخذ بنظر الاعتبار العائد المتوقع ودرجة المخاطرة والوقت.

الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد تلك الأبعاد في النقاط التالية:

١- المساءلة والرقابة المحاسبية:

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام ١٩٩٢م في العنصر الثاني منه بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة، فلمجس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين وعلية المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليون في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسئولية بأن مجلس الإدارة إشرافي أكثر من تنفيذي وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسئولية إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن المسألة والرقابة المحاسبية التي تتبعها حوكمة الشركات في الحصول على المعلومات المحاسبية تأخذ اتجاهان هما:

الاتجاه الأول: يتمثل في المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الدنيا.

الاتجاه الثاني: يتمثل في المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية. **(العويسي، ٢٠١٠، ٥٧)**

٢- تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دوور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفاعلة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة

يرى الباحث أن النتيجة النهائية الأبعاد المحاسبية وعلاقتها بحوكمة الشركات ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية بدرجة الأهمية التي تعد بمستوى شامل من الإفصاح والشفافية والمساءلة والرقابة التي يمكن الاعتماد عليها.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

إثبات الفروض:

الفرض الأول:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم حول تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

-متغيرات الفرض البحثي

تنقسم متغيرات الفرض إلى:

-تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الكويتية .

- آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة)مدقق داخلي - رئيس مجلس ادرة – محاسب - مستثمر).

-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (One Way ANOVA) ثم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) ليدل على وجود فروق دالة إحصائيا، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥) دل ذلك على عدم وجود فروق دالة إحصائيا.

وفيما يلى نتائج اختبار الفرض البحثي:

جدول رقم (١)

قياس الفروق بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الكويتية باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه (**One Way ANOVA**)

المتغيرات	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
1-تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الكويتية	مدقق داخلي	62	3.79	0.19	2.107	0.09	غير دالة
	رئيس مجلس ادرة	52	3.71	0.13			
	محاسب	198	3.75	0.18			
	مستثمر	72	3.78	0.28			

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية تعزى الى متغير الوظيفة، حيث بلغت قيمة "ف" (2.107)، عند مستوى معنوية اكبر من .(0.05)

-مما يدلنا على الأتفاق في آراء المستقصى منهم حول بعد تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

اثبات الفرضية:

- يتم قبول الفرض العدمي بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية

الفرض الثاني:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم حول خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

- متغيرات الفرض البحثي

تنقسم متغيرات الفرض إلى:

-خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية .

- آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة)مدقق داخلي- رئيس مجلس ادرة – محاسب- مستثمر).

-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

اختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه (One Way ANOVA)

-وفيما يلى نتائج اختبار الفرض البحثي

جدول رقم (٢)

قياس الفروق بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه (One Way ANOVA)

المتغيرات	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	القـرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
-خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية	مدقق داخلي	62	4.10	0.21	0.735	0.53	غير دالة
	رئيس مجلس ادرة	52	4.06	0.27			
	محاسب	198	4.11	0.28			
	مستثمر	72	4.12	0.24			

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠١.).

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية تعزى الى متغير الوظيفة، حيث بلغت قيمة "ف" (0.735)، عند مستوى معنوية اكبر من .(0.05)

-مما يدلنا على الأتفاق في آراء المستقصى منهم حول بعد خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

اثبات الفرضية:

- يتم قبول الفرض العدمي بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين (آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة) حول ابعاد خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية تعزى الى متغير الوظيفة

الفرض الثالث:

- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

متغيرات الفرض:

أ- تطبيق حوكمة الشركات (متغير مستقل) X

ب-جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية (متغير وسيط) m

-تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد كما يلي:

اولا: معامل الارتباط بين حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين:

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

معامل ارتباط بيرسون **Pearson Correlation** لإيجاد العلاقة بين متغيرين ثم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) ليدل على وجود علاقة دالة إحصائيا، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥) دل ذلك على عدم وجود علاقة دالة إحصائيا.

جدول رقم (٣)

معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين أبعاد تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

العلاقة	معامل الارتباط ((r	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي: أبعاد تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية	**0.780**	**0.1**	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

١- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٠) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

- ويدل ذلك انه كلما تم تفعيل تطبيق آليات حوكمة الشركات كلما اثر ايجابيا على جودة المعلومات المحاسبية.

إثبات الفرضية:

نقبل الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

ثانيا:- تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression

لقياس تاثير أبعاد تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (٤)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية ابعاد تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	0.463	3.345	0.01**	594.477	0.01**	60.9%
حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية	0.780	24.382	0.01**			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

١ – **معامل التحديد** (R^2)

نجد أن المتغير المستقل إجمالي ابعاد (حوكمة الشركات (يفسر (٦٠,٩٪) من التغير الكلي في المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (حوكمة الشركات(، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)، حيث بلغت قيمة "ت" (٢٤,٣٨٢) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (٥٩٤,٤٧٧) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على بعد جودة المعلومات المحاسبية.

جودة المعلومات المحاسبية 0.780 + 0.463 =حوكمة الشركات

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ ببعد جودة المعلومات المحاسبية، من خلال قياس بعد تطبيق حوكمة الشركات ، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن :

-كل زيادة فى درجة (تطبيق حوكمة الشركات)، قدرها (٠,٧٨٠) تؤدى إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية بمقدار واحد صحيح.

- من خلال نموذج الانحدار السابق نجد ان معامل التحديد (R^2)، يفسر نسبة جيدة بلغت (٦٠,٩٪)، ويعتبر هذا التأثير معنوى ولكن يجب الأهتمام أكثر بتفعيل آليات الحوكمة بما يخدم جودة المعلومات.

الفرض الرابع:

- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

متغيرات الفرض:

- جودة المعلومات المحاسبية (متغير وسيط) m
- ترشيد قرارات المستثمرين (متغير تابع) y

أولاً- تم اختبار الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

جدول رقم (٥)

العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي: أبعاد جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية	0.854**	0.1**	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٨٥٤) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

-إثبات الفرضية:

نقبل الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطي البسيط **Simple Linear regression** لقياس تأثير أبعاد جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين.

جدول رقم (٦)

معنوية تأثير أبعاد جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	0.788	8.348	0.01**	605.925	0.01**	72.9 %
أبعاد جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين	0.854	32.030	0.01**			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

١ – معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير الوسيط (جودة المعلومات المحاسبية (يفسر (٧٢,٩ %) من التغير الكلي في المتغير التابع (ترشيد قرارات المستثمرين). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير الوسيط (جودة المعلومات المحاسبية(، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (ترشيد قرارات المستثمرين)، حيث بلغت قيمة "ت" (٣٢,٠٣٠) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (٦٠٥,٩٢٥) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على ترشيد قرارات المستثمرين

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى. كما يلي فى المدرج التكرارى:

٥ – معادلة النموذج:

ترشيد قرارات المستثمرين 0.854 + 0.788 =جودة المعلومات المحاسبية

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق، يمكن التنبؤ بدرجات جودة الخدمة المصرفية، من خلال قياس مؤشرات ترشيد قرارات المستثمرين ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن:

-كل زيادة فى مؤشرات جودة المعلومات المحاسبية قدرها (٠,٨٥٤) تؤدى الى زيادة ترشيد قرارات المستثمرين بمقدار واحد صحيح.

- من خلال نموذج الانحدار السابق نجد ان معامل β (الارتباط) لجودة المعلومات المحاسبية يمثل نسبة تأثير جيدة حيث بلغت (0.854)، على ترشيد قرارات المستثمرين ويعتبر هذا التأثير معنوى فالإهتمام بجودة المعلومات المحاسبية يؤدي الى زيادة ترشيد قرارات المستثمرين.

الانحدار المتعدد

ومن السابق يمكن ان نؤكد إثبات الفرضية : وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد:

-بوجود تأثر لأبعاد جودة المعلومات المحاسبية (كمتغير وسيط) متمثلة فى أبعادها الأربعة (خاصية الملائمة - خاصية الموثوقية -خاصية القابلية للمقارنة - خاصية الثبات) على (ترشيد قرارات المستثمرين) (كمتغير تابع). وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، لقياس هذه التأثيرات كل على حده، وعما إذا كانت تلك التأثيرات جوهرية ام إنها غير دالة إحصائيا.

- تحليل الانحدار المتعدد **Stepwise Multiple regression**

جدول رقم (٧)

تحديد معنوية جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين

باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	t. test		F. test		R^2 معامل التحديد	r معامل الارتباط
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية		
الجزء الثابت	0.204	0.032	0.001**	254.522	0.01**	72.9%	0.854
خاصية الملائمة	0.659	8.129	0.001*				
خاصية الموثوقية	0.728	9.426	0.001**				
خاصية القابلية للمقارنة	0.454	6.674					
خاصية الثبات	.5970	7.775	0.05*				

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

من الجدول السابق يتضح:

١ – معامل ارتباط (**r**)

- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ابعاد جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٨٥٤) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

٢ – معامل التحديد (**R^2**)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي أبعاد (جودة المعلومات المحاسبية)، تفسر (٧٢,٩٪) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل فى (ترشيد قرارات المستثمرين) ، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج خصائص متغيرات أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

٣ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم إستخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (٢٥٤,٥٢٢) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على ترشيد قرارات المستثمرين.

٤ – اختبار معنوية المتغير الوسيط:

باستخدام اختبار (t. test) نجد أن المتغير الوسيط، (جودة المعلومات المحاسبية) والمتمثلة فى أهم الخصائص تأثيرا (خاصية الموثوقية - خاصية الملائمة - خاصية الثبات - خاصية القابلية للمقارنة)، على

الترتيب ذات تأثير معنوي على ترشيد قرارات المستثمرين ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

وحيث بلغت قيم البيتا " β " (٠,٧٢٨)، (٠,٦٥٩)، (٠,٥٩٧)، (٠,٤٦٤) على التوالي.

-بمعنى التأثير القوى والفعال لمعظم لأبعاد جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين ولكن هذه التأثيرات متفاوتة.

٥ – معادلة النموذج:

ترشيد قرارات المستثمرين 0.728 + 0.204 =خاصية الموثوقية0.659 + خاصية الملائمة 0.597 + خاصية الثبات0.464 + خاصية القابلية للمقارنة

- مما يدلنا على التأثر الدال والفعال لأبعاد المتغير الوسيط خصائص جودة المعلومات المحاسبية التى تؤثر فى ترشيد قرارات المستثمرين بدرجات متفاوتة.

الفرض الخامس: فرض اضافي

- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

متغيرات الفرض:

أ- تطبيق حوكمة الشركات (متغير مستقل) X

ب- ترشيد قرارات المستثمرين (متغير تابع) Y

-تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

اولا: معامل الارتباط بين حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين:

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

معامل ارتباط بيرسون **Pearson Correlation** لإيجاد العلاقة بين متغيرين.

جدول رقم (٨)

معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين أبعاد تطبيق حوكمة الشركات على ترشيد قرارات المستثمرين

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي: أبعاد تطبيق حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين	**0.703**	**0.1**	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

١- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تطبيق حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٠٣) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

- ويدل ذلك انه كلما تم تفعيل تطبيق حوكمة الشركات كلما اثر ايجابيا على ترشيد قرارات المستثمرين.

إثبات الفرضية:

نقبل الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

ثانيا:- تحليل الانحدار الخطي البسيط **Simple Linear regression**

لقياس تاثير أبعاد تطبيق حوكمة الشركات على ترشيد قرارات المستثمرين.

جدول رقم (٩)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية ابعاد تطبيق حوكمة الشركات على ترشيد قرارات المستثمرين

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	1.474	12.189	0.01**	373.695	0.01**	49.5%
حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين	0.703	19.331	0.01**			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

١ – معامل التحديد (**R^2**)

نجد أن المتغير المستقل إجمالي ابعاد (حوكمة الشركات (يفسر (٤٩,٥٪) من التغير الكلي في المتغير التابع (ترشيد قرارات المستثمرين). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (حوكمة الشركات(، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (ترشيد قرارات المستثمرين)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٩,٣٣١) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (٣٧٣,٦٩٥) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على بعد ترشيد قرارات المستثمرين.

٤ – معادلة النموذج:

ترشيد قرارات المستثمرين 0.703 + 1.474 =حوكمة الشركات

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ ببعد ترشيد قرارات المستثمرين، من خلال قياس بعد تطبيق حوكمة الشركات ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن :

-كل زيادة فى درجة (تطبيق حوكمة الشركات)، قدرها (٠,٧٠٣) تؤدى إلى زيادة ترشيد قرارات المستثمرين بمقدار واحد صحيح.

- من خلال نموذج الانحدار السابق نجد ان معامل β (الارتباط) لتطبيق حوكمة الشركات يمثل نسبة تأثير جيدة حيث بلغت (٠,٧٠٣)، على ترشيد قرارات المستثمرين ويعتبر هذا التأثير معنوى فالإهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات يؤدي الى زيادة ترشيد قرارات المستثمرين.

النتائج والتوصيات:

النتائج النظرية:

يمكن للباحثة عرض أهم نتائج الدراسة كما يلي:

١- تاثير حوكمة الشركات والآليات التي تعمل بها من خلال مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية على قرارات المستثمرين.

٢- حتمية وجود دوراً فعالا لمجلس الادارة في الممارسات السليمة لتطبيق الحوكمة ووضع السياسات لممارساتها.

٣- وجود لجان المراجعة له تأثير رقابي هام لتفعيل مبادئ الحوكمة.

٤- تؤدي المراجعة الداخلية بشكل سليم الى تقليل التلاعب في المعلومات المالية.

٥- توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتوقف على مصداقيتها وسهولة استخدامها، إلى جانب مدى تأثيرها على قرارات الاستثمار.

النتائج الميدانية:

- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الأول العدمي (عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم حول تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الكويتية)، حيث بلغت قيمة "ف" (٢,١٠٧) عند مستوي معنوية أكبر من ٠,٠٥

اي ان جميع الآراء متفقة حول تطبيق آليات حوكمة الشركات ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الثاني العدمي (عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم حول خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية)، حيث بلغت قيمة "ف" (٠,٧٣٥) عند مستوي معنوية أكبر من ٠,٠٥

اي ان جميع الآراء متفقة حول خصائص جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الثالث الاحصائي البديل القائل (توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية)، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (٠,٧٨٠) ، بمعنى أنه كلما كان هناك اتجاه وتفعيل ايجابي نحو حوكمة الشركات كلما انعكس ايجابيا على جودة المعلومات المحاسبية ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الرابع الاحصائي البديل القائل (توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية)، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (٠,٨٥٤) ، بمعنى أنه كلما كان هناك اتجاه وتفعيل ايجابي نحو جودة

المعلومات المحاسبية والمتمثلة في خصائصها (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، الثبات) كلما انعكس ايجابيا على ترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

- أثبتت نتائج اختبار الفروض بقبول الفرض الخامس القائل (توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات وترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية) حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (٠,٧٠٣) ، بمعنى أنه كلما كان هناك اتجاه وتفعيل ايجابي نحو حوكمة الشركات كلما انعكس ايجابيا على ترشيد قرارات المستثمرين ببورصة الأوراق المالية الكويتية.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، أمكن للباحث التوصل إلي مجموعة من أبرز التوصيات:

١- نشر الوعي بين العاملين بأهمية تطبيق آليات حوكمة الشركات ومساعدتهم في حسن استغلالها لترشيد قرارات الإستثمار.

٢- التعرف على دور الآليات الداخلية للحوكمة من خلال مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية ولجان المراجعة.

٣- تطبيق آليات حوكمة الشركات حيث تقوم بدور في المساعده علي جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد قرارات المستثمرين.

٤- العمل على تدريب وزيادة كفاءة المحللين الماليين والمراجعين فيما يقدمونه من مشورة وكتابة تقارير تحليلية عن الأرباح المتوقعة لترشيد قرارات المستثمرين.

٥- تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وأبعادها المختلفة وعلاقتها بترشيد قرارات المستثمرين.

٦- تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية تتميز بدرجة من الملائمة والقابلية للمقارنة والموثوقية والثبات من خلال التقارير المالية.

٧- الإلتزام والعمل على تحسين جودة المعلومات، لأن عدم جودة تلك المعلومات الأمر الذي يجعل المستثمر يعتمد على مصادر خارجية في توجيه قراره الاستثماري.

٨- عدم إخفاء أي معلومات مالية وغير مالية والإفصاح عنها بصدق وموثوقية في وقت ملائم للمستثمر.

المراجـــع

١. أحمد يوسف كلبونة، أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، الأردن، العدد ٢، ٢٠١٦.

٢. أحمد يوسف كلبونة، أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، الأردن، العدد ٢، ٢٠١٦.

٣. أسماء قحطان محمد، "محددات التحفظ المحاسبى وأثره على جودة المعلومات المحاسبية "،رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية التجارة،جامعة طنطا،٢٠١٢،ص .١٢ .

٤. أماني أحمد حافظ، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات إدارة المخاطر على تطوير مهام المراجعة الداخلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٣.

٥. أمين، عبير بيومي محمود محمد (٢٠١١)، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

٦. الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، ، أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (١)، ج ٢، ٢٠٢١، ص ٢٣٩-٢٩٨.

٧. الجميلي، ياسين خلف فرحان (٢٠١٤)، أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية.

٨. حمادة، رشا (٢٠١٤)، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد١٠، العدد٤.

٩. حميده محمد عبد المجيد، الحاجة إلى الإصاح المحاسبي عن تقرير المراجعة الداخلية لتحسين فعالية حوكمة الشركات، المجلة العلمية ، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العد الثامن، ٢٠١١، ص١٠.

١٠. سامي محمد غنيمي، مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال، دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد١، ٢٠١٣.

١١. السلمان، أحمد بن محمد (٢٠١٢)، تطور جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عاملي ٢٠٠١، ٢٠٠٨م، مجلة البحوث المحاسبية الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الحادي عشر- العدد الثاني.

١٢. عبد الرحمن محمد رشوان، دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، دراسة ميدانية على بورصة فلسطين للأوراق المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، ٢٠١٦.

١٣. عبد الرحمن محمد رشوان، دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، دراسة ميدانية على بورصة فلسطين للأوراق المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، ٢٠١٦.

١٤. عثمان، عبد الرزاق محمد، علي أسامة عبد المنعم (٢٠١٥)، نظام الحاكمية المؤسسية الحل السليم للأطراف المتعارضة في ظل نظرية الوكالة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (١٠٢).

١٥. العويسي، سمير عبد الدايم حسن (٢٠١٠)، تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١٦. الغنام، صـابر حسـن (٢٠١٢)، نموذج محاسـبي مقترح لقياس أثر اسـتخدام لغة XBRL على جودة المعلومات المحاسـبية- دراسـة تطبيقية على سـوق الأوراق المالية السـعودية"، مجلة البحوث التجارية والمالية- كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد٢.

١٧. فالح العجمي دياب، دور دواوين الرقابة المالية والمحاسـبة في تفعيل الحوكمة بدولة الكويت، الفكر المحاسبي، مصر، مج ٢٠، ع٢، ٢٠١٦.

١٨. محمود عبد الفتاح رزق، متطلبات تطبيق قواعد حوكمة الشـركات وأثرها على جودة المراجعة الداخلية بالتطبيق على شـركات الأسـمنت بليبيا، المجلة المصـرية للدراسـات التجارية، مصـر، مج ٣٩، ع٢، ٢٠١٥.

١٩. نهى محمد زكي ، دراسة واختبار العلاقة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل جودة المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مج (٢)، ع (٢)، ج (٢)، ٢٠٢١.

٢٠. الهادي محمد السـحيري، دور قواعد حوكمة الشـركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسـبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي، مجلة العلوم الاقتصـادية والسـياسـية، كلية الاقتصـاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد ٦، ٢٠١٥.

1. Al- Janadi & Haj Omar. Corportate Governance Mechanisms and Voluntary Disclosure in Saudi Arabia, Research Journal fo Fimance and Accounting ISSN 2222-2847, Vol 4. No. 4, 2013.
2. Heenetigala, K. and Avmstrong, A. The Impact of Corporate Governance of Firm Performance in an Unstable Economic and Political Environment: Evidence from Sri Lanka. Paper submitted to the 3rd Conference on Financial market and Corporate Governance Conference, 2012.
3. Sengottuvel A., Aktharsha Syed, The Influence of Organizational Culture on Organizational Performance in Information Technology Sector, IOSR Journal of Business and Management, Vol 18, No. 1, 2016.

قائمة الاستبيان

معلومات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (×)

١- النوع:

( ) ذكر ( ) أنثى

٢- المؤهل العلمي:

( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه

٣- التخصص العلمي:

( ) محاسبة ( ) إدارة أعمال ( ) مالية مصرفية

( ) اقتصاد

٤- القطاع الذي تنتمي إليه الشركة حسب تصنيفها في البورصة:

( ) الاستثمار ( ) الخدمات ( ) البنوك

( ) التأمين ( ) الصناعة

٥- المسمي الوظيفي:

( ) مدقق داخلي ( ) رئيس مجلس ادرة ( ) محاسب

( ) مستثمر

٦- عدد سنوات الخبرة:

( ) أقل من ٥ سنوات ( ) من ٥ إلى ١٠ سنة

( ) من ١١ إلى ١٥ سنة ( ) أكثر من ١٥ سنة

القسم الأول:

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بآليات الحوكمة، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية:

المحور الأول: مجلس الإدارة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساعد مجلس الإدارة على إظهار بنود وعناصر القوائم المالية على حقيقتها					
2	يساهم مجلس الإدارة في وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة تنفيذها					
3	يعمل مجلس الإدارة الكفؤ على تسهيل تدفق البيانات المالية والإدارية في المستويات الإدارية المختلفة من أعلى إلى أسفل والعكس					
4	يراعى مجلس الإدارة تحسين مستوى العلاقات مع كافة الأطراف أصحاب المصالح Stake holders					
5	يؤدي عمل مجلس الإدارة إلى منع نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة					
6	يعمل مجلس الإدارة على اعتماد استراتيجيات تساهم في استقطاب الموارد البشرية المميزة					
7	يساهم مجلس الإدارة في اعتماد خطط تشغيلية تضمن الاستفادة القصوى من الموارد والكفاءات البشرية المتاحة.					

المحور الثاني: لجان المراجعة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعد لجان المراجعة أحد أهم آليات تطبيق حوكمة الشركات، والتي تلعب دوراً رقابياً مهما في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز تطبيق المسائلة					
2	يساهم عمل لجان المراجعة في حماية حقوق أصحاب المصالح وتحقيق المعاملة العادلة للمساهمين					
3	تعمل لجان المراجعة على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتأكد من عرض وتقديم القوائم والتقارير المالية حسب متطلبات الإفصاح والشفافية					
4	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من التزام الشركة بإتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية					
5	تساعد لجان المراجعة في الاستفادة الكاملة من الأعضاء غير التنفيذيين وذوي الخبرة في مجلس الإدارة					
6	تقوم لجنة المراجعة بالتحقيق من كفاية نظام الرقابة الداخلية لتفعيل مبادئ الحوكمة					
7	تقوم اللجنة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة					
8	تقوم اللجنة بالتحقق من استقلالية المراجعين الداخلين وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتها لتفعيل مبادئ الحوكمة					
9	تقوم اللجنة باتخاذ ما يلزم للتأكيد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة ومدى ملاءمتها لمبادئ الحوكمة					
10	تقوم اللجنة بعمل التوصيات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة					

المحور الثالث: المراجعة الداخلية						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تؤدي المراجعة الداخلية أعمالها بشكل مستقل ومنتظم ومحايد، استناداً إلى ميثاق المراجع الداخلية					
2	تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من التزام الشركة بمراعاة حقوق ومتطلبات أصحاب المصالح عند إعداد اللوائح والقواعد والأنظمة الخاصة بالشركة					
3	تراعي المراجعة الداخلية ضرورة إصدار القوائم والتقارير المالية المتوافقة مع متطلبات الإفصاح والشفافية، لتقديم معلومات وبيانات واضحة لأصحاب المصالح.					
4	تساعد المراجعة الداخلية على تحديد أوجه القصور والضعف في الأداء العام للشركات واقتراح سبل العلاج الملائم لهذا الضعف					
5	تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بالتأكد من التزام الشركة ببناء هيكلها التنظيمي لمواكبة توجهاتها الإستراتيجية					
6	يساهم عمل المراجعة الداخلية في تحسين أداء الموظفين وتقليل مخاطر الغش والاحتيال، والتلاعب في المعلومات المالية.					
7	وجود نظام محكم للمراجعة الداخلية يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة					
8	يوجد في نظام المراجعة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بتطبيق مبادئ الحوكمة					
9	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقتها ومناسبتها					
10	يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة					

القسم الثاني:

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية:

المحور الأول: خاصية الملائمة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتمد شركتكم على خاصية الملائمة أثناء القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية					
2	إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب					
3	إن استخدام خاصية القدرة على التنبؤ يساهم بشكل واضح في التنبؤ بالأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية					
4	إن استخدام خاصية الملائمة يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وبالتالي زيادة الربحية					

5	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية لتسهل عملية اتخاذ القرار الاستثماري					

المحور الثاني: خاصية الموثوقية						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يؤدي إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية الموثوقية إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
2	تتمتع وتتميز المعلومات المحاسبية للمؤسسة بخاصية المصداقية والدقة					
3	تتميز المعلومات المحاسبية بالحيادة والبعد عن التحيز هذا ما يساعد على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد					

المحور الثالث: خاصية القابلية للمقارنة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن المعلومات المحاسبية لدى شركتكم تتميز بخاصية المقارنة					
2	تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمستخدم القرارات الاستثمارية					
3	تساعد خاصية القابلة للمقارنة المعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في بشكل مناسب وعلى اتخاذ القرار الاستثماري					
4	تساهم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات لعدة قرارات استثمارية بغرض المقارنة.					

المحور الرابع: خاصية الثبات						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إن التزام الشركة بمبدأ الثبات يؤدي إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية مما يزيد من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية					
2	إن تعدد تطبيق الشركة للطرق المحاسبية يؤدي إلى تظليل القرارات الاستثمارية					
3	تساهم خاصية الثبات في القوائم والتقارير المالية على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد					

القسم الثالث:

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بدور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين، يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية:

الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	درجة الثقة في التقارير المالية تعدل من توقعات المستثمرين حول عوائد الأوراق المالية					
2	الكفاءة المرتفعة للمحللين الماليين بما يقدمونه من مشورة وكتابة تقارير تحليلية عن الأرباح المتوقعة					
3	تسرب المعلومات للمستثمرين يؤثر على وقت اتخاذ القرار					
4	الإفصاح عن المعلومات في وقت ملائم للمستثمر					
5	عدم إخفاء أي معلومات مالية وغير مالية والإفصاح عنها بصدق وموثوقية					
6	إمكانية تحليل العائد والمخاطرة من المعلومات المفصح عنها					
7	الإفصاح عن معلومات ذات قيمة تنبؤية تسهم في قبول قرار لإستثمار					
8	تفيد معلومات القيمة المضافة المستثمرين في تقدير المخاطر النظامية					
9	تتأثر قرارات المستثمرين بالمعلومات الصناعية التي تتعلق بصناعة ما مثل خطر المنافسين سواء الحاليين أو المحتملين وخطر المنتجات البديلة					
10	الإفصاح عن المعلومات المستقبلية مثل توقعات الإدارة حول الإيرادات وربح السهم والعائد تؤثر على قرار الاستثمار لمدة معينة					
11	يعد معدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين من أهم نسب أو مؤشرات ربحية الشركة لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الأموال					
12	تعتبر تنبؤات الإدارة عن ربحية السهم مصدراً هاماً للمعلومات التي يهتم بها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم					
13	القوانين والمعايير المحاسبية التي تلعب دوراً مؤثراً في تنشيط سوق الأوراق المالية					
14	الظروف الاقتصادية والسياسية لها دور كبير في التأثير على أداء أسواق الأوراق المالية سواء المتقدمة منها أو الناشئة.					
15	تعتمد الشركة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها					
16	إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثماري يعد من الأمور الضرورية والمهمة					
17	في حالة عدم توفر الخصائص النوعية للمعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري					
18	تساهم المعلومات المحاسبية التي تتصف بالجودة في توجيه قرارات الاستثمار					
19	إن استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية تتميز بالجودة عند اتخاذ قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها					
20	ينجر عن تجاهل تغير القيمة في وحدة النقد إلى تضليل القرارات الاستثمارية					